

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- فإن كان الحق لآدمي معين فالصحيح من المذهب أنها لا تسمع قبل الدعوى .
- جزم به في المغنى والشرح .
- ذكره في أثناء كتاب الشهادات .
- وقدمه في الفروع .
- وسمعها القاضي في التعليق وأبو الخطاب في الانتصار والمصنف في المغنى إن لم يعلم به .
- قال الشيخ تقي الدين رحمه الله هو غريب .
- وذكر الأصحاب أنها تسمع بالوكالة من غير خصم ونقله مهنا .
- قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تسمع ولو كان في البلد .
- وبناءه القاضي وغيره على جواز القضاء على الغائب انتهى .
- والوصية مثل الوكالة .
- قال الشيخ تقي الدين رحمه الله الوكالة إنما تثبت استيفاء حق أو إبقاءه وهو مما لا حق للمدعي عليه فيه فإن دفعه إلى الوكيل وإلى غيره سواء ولهذا لم يشترط فيها رضاه .
- وإن كان الحق لله تعالى كالعبادات والحدود والصدقة والكفارة لم تصح به الدعوى بل ولا تسمع .
- وتسمع البينة من غير تقدم دعوى وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .
- وجزم به المصنف والشارح وغيرهما .
- وقدمه في الفروع وغيره .
- قال في التعليق شهادة الشهود دعوى .
- قيل للإمام أحمد رحمه الله في بينة الزنى تحتاج إلى مدع فذكر خبر